دور الرعاية الاجتماعية وخدماتها في انتشال الفقراء في الوسط الحضري

*د.عمر امحمد البنداق **د. عبد العزيز جاهمي

الملخص:

حماية الفئات الفقيرة وتحسين أوضاعها الحياتية من أولوية السياسات الاجتماعية لتحقيق الرعاية المجتمعية في المجال الحضري. وإن مفهوم الفقر وما يرتبط به من دلالات (إقصاء، تهميش، استبعاد، احتياج...)، ونعوت وأوصاف (معضلة، آفة، مشكلة...)؛ هو ظاهرة اجتماعية بامتياز، عرفتها المجتمعات الانسانية منذ الأزل. وتطورت عبر الزمن لتتخذ مظاهر وأشكال متعددة ومختلفة باختلاف المجتمعات والنظم والإيديولوجيات السائدة فيها. ومهما تعددت الرؤى والاجتهادات في تفسير هذه الظاهرة، والمقاربات النظرية والمداخل العملية في تحديد ابعاد المشكلة، وسبل التقليل أو الحد من آثارها المدمرة على كيانات المجتمعات الحضرية خاصة وحياة الأفراد والجماعات فيها؛ فإنها تتفق على حقيقة أن هذه الظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع منها مهما كانت طبيعته ونوع العلاقات فيه. وأنها مصدر كل الموبقات والشرور الاجتماعية (الرشوة، السرقة، المحسوبية، ترويج واستهلاك المخدرات، الأمية، الأمراض بمختلف أصنافها، الفسق والفجور، العنف...). وأن كل المجتمعات تسعى جادة جاهدة من أجل مواجهتها بسياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبرامج رعائية اجتماعية؛ وحتى صندوق النقد الدولي أصبح يضمن سياساته الاقتصادية الموجهة للدول الفقيرة برامج للرعاية والخدمات الاجتماعية. والمسعى الأكاديمي لهذه الورقة تسليط الضوء على دور الخدمات الرعائية في التقليل أو الحد من

تأثيرات ظاهرة الفقر على الأفراد والجماعات في المجتمعات، وخاصة الحضرية منها، نتيجة لسيادة الفردانية، وضعف منظومة التضامن الاجتماعي فيها.

مقدمـــــــــــة:

تسعى خدمات الرفاه والدعم الاجتماعي إلى توفير منح ومزايا مالية، خاصة لمعالجة الفقر، والحد منه في المجتمعات الحضرية، وقد نال الفقراء اهتماماً كبيراً في السياسات الاجتماعية وخاصة في المجتمعات المتقدمة صناعياً، وفي بحثنا هذا نحاول التعريف بالرفاهية الاجتماعية، وبيان مقصدها ومغزاها، المتمثل في التخفيف من معاناة البشر والرقي بحياتهم الانسانية.

إن موضوع الفقر، وما يتضمنه من مفاهيم ومصطلحات (البؤس، الحرمان، العوز، الإملاق، الاحتياج...)؛ هو تعبير عن ظاهرة اجتماعية، تحمل من الدلالات (إقصاء، تهميش، إستبعاد...)، والأوصاف (معضلة، آفة،مشكلة..)؛ ممَّا جعلها محل اهتمام الفلاسفة والعلماء من مختلف المشارب الفكرية، والعلمية، والأدبية، والفنية، (فلاسفة، علماء، رجال دين، شعراء وأدباء ورسامون، مصلحون اجتماعيون...). وذلك من أجل فهمها، وإيجاد التفسيرات الكفيلة بإيجاد حلول موضوعية لها، وبغض النظر عن الاتجاهات التي اتخذتها هذه المساهمات والأطروحات، إلاَّ أنَّها تتفق علي عدة حقائق، تتمثل أساسا في أنَّ عجز وعدم قدرة الأفراد كليا أو جزئيا عن تلبية احتياجاتهم عانت وتعاني منها جميع المجتمعات على اختلاف إمكانياتها ومواردها ونظمها وإيديولوجياتها (ظاهرة عالمية).

لقد دلت تقديرات وإحصائيات ومؤشرات الهيئات والمؤسسات الدولية (برامج الأمم المتحدة الإنمائية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي...)على تطور ظاهرة الفقر عالميا، ويتوقع أن تنمو لتهدد 80% من سكان الكرة الأرضية؛ وهم أربع أخماس (4/5) البشر، الذين سيتحولون بالتدريج إلى عالة على النظام العولمي، فلا ينتجون ولا يملكون ما يشترون به المنتجات العولمية، أي لا يصلحون لا كمستهلكين، ولا كعمال وموظفين لدى الشركات المديرة للعولمة المتنامية للاقتصاد والثقافة.

إن الأرقام التي تعبر عن واقع الفقر في العالم، ومدى التفاوت بين فقرائه وأغنيائه يحمل دلالات تتجاوز بلاغة البلغاء. وهي وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية خلال العقد(1995 ـ 2005) تشير إلى أن أغنى 500 شخص في العالم لديهم نفس دخل أفقر500 مليون في العالم، وأن نسبة الفقراء تزداد باطراد، واحتياجات الناس تزداد أيضا باطراد، والأسعار تضاعفت، والطبقة المتوسطة تآكلت في معظم دول العالم، ومازال 2,5 مليار إنسان يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين في اليوم، ويموت 11 مليون طفل دون سن الخامسة بسبب أمراض يمكن تفاديها، وأكثر من مليار إنسان محروم من المياه النظيفة، و2,6 مليار يفتقرون إلى الصرف الصحي. ومازال 1,5 مليار(1/5 سكان العالم) يعيشون على أقل من دولار يوميا، وهناك 326 مليون فرد من الجنسين لا يلتحقون بمقاعد الدراسة، وأن 2,4 مليار شخص محرومون من خدمات الرعاية الصحية(الشاعر 7:2006 –8).

لقد تعددت مظاهر الفقر وأشكاله بمقدار تعدد التفسيرات المرتبطة به، والتي تراوحت بين العوامل الذاتية أو الشخصية(إعاقة، مرض، كسل وتواكل...)، والعوامل الهيكلية (خلل في البناء الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي...).

كما تعددت سياسات وأساليب مواجهة هذه المشكلة ورعاية الأفراد اجتماعيا، وفقا لإمكانيات الدول والمجتمعات وفلسفتها في إدارة شؤون أفرادها.

أولاً: الرعاية الاجتماعية كمحاولة لتحديد إطار عام.

لقد استقطبت خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء تاريخيا اهتمام مختلف الفئات الرائدة في المجتمعات، (فلاسفة ومفكرين، فنانين ومصلحين، علماء وأكاديميين ...)، وفي الواقع يصعب رسم حدود واضحة لهذا المجال الحيوي من مجالات الرعاية الاجتماعية، Social Welfareلانفتاحه على عديد الاتجاهات النظرية والفلسفية والمداخل الإجرائية. إلا أنه يمكن القول أن أنشطة رعاية الفقراء قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها، ظهرت الحاجة إليها كضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية خاصة، وكانت في البداية تتخذ الشكل التقليدي (البر والإحسان)، ويرعاها شعور العطف والشفقة، وتقوم في تقديم خدماتها للمحتاجين على نهج غير علمي، يرتكز أساسا على الآراء الخاصة والانطباعات الذاتية والخبرات الشخصية لمقدميها (رجال دين، مصلحون، خيرون، أثرياء...).

ثم تطورت ممارساتها نتيجة لتجارب الإنسان عبر السنين والأحقاب التاريخية التي مرت بها، وأتخذت لذلك صورا وأشكالا مختلفة باختلاف العصور التي ظهرت فيها، والمراحل التي مرت بها، والمجتمعات التي مارستها. إلا أن ظهورها بالمفهوم الحديث كنسق أو نظام اجتماعي له فلسفته ومؤسساته وقواعده ومبادئه وإخصائييه، لم يبرز إلا مع بداية الثورة الصناعية، وما صاحبها من أهوال ومصاعب اجتماعية، وما تلاها من تغير وتعقد في طرق وأساليب حياة الملايين من الفقراء، وعجز النظم الرعائية التقليدية التي كانت سائدة آنذاك (الآسرة، الجيران، الكنائس ودور العبادة، جمعيات الإغاثة والإحسان...) عن مسايرة وتدارك مشكلاتها، مما حتم ضرورة الأخذ بالطرق والأساليب العلمية في إيصال برامجها وخدماتها.

لقد نشأت خدمات الرعاية الاجتماعية وما يرتبط بها من عمليات اجتماعية منظمة في أوروبا وأمريكا إبان القرن التاسع عشر، عندما كانت المجتمعات تعيش في جو من الليبرالية المتوحشة والتنافس الضاري، والفردية العنيفة والسباق الخشن؛ وعندما كانت الداروينية الاجتماعية (البقاء للأقوى) هي النظرية السائدة في المجتمعات؛ مما أدى إلى أن صارت الأغلبية العظمى من السكان يعيشون ظروفا قاسية لا تليق وآدميتهم، وكان طبيعيا أن تبدأ حركات التمرد والعصيان لمقابلة هذه الظروف تنتظم وتتوطد لدرجة كادت تعصف بالنظام الرأسمالي ذاته، وهو ما دعى أقطاب هذا النظام إلى التوسل بمختلف الطرق من أجل امتصاص مظاهر الغضب والامتعاض لدى الفقراء، وكان من نتيجة ذلك أن بدأ تدخل الدول في المجال الاجتماعي في محاولة لإيجاد نوعا من التوازن في المجتمعات، ومن أبرز التشريعات في تلك المرحلة هو قانون الفقراء (القانون الإليزابيتي)

الذي صدر عام 1601 في انجلترا، وهو القانون الذي حاول تحقيق رعاية أفضل للفقراء، حيث أقرَّ مبدأ جديدا في الخدمات الاجتماعية؛ ألا وهو مسؤولية المجتمع المحلي في رعاية الفقراء الذين حرموا من رعاية الدولة، وقد شمل هذا القانون الفقراء العاجزين عن العمل، والأطفال الذين لا عائل لهم ...،ويعتبر هذا القانون نقطة تحول جوهرية في هذا المجال، إذ ساعد على ظهور فئة جديدة من العاملين الاجتماعيين تقوم على الأنشطة الرعائية الاجتماعية باعتباره عملا رسميا مكلف به من قبل الدولة، وهذه إشارة إلى التحول في منظومة العمل الاجتماعي(خاطر80:2001–83) وبالرغم من المعارضة الشرسة لبعض التيارات السياسية آنذاك (المالتوسية، والشالمرزية وأنصار المذهب الحر)، إلا أن الدول ونتيجة لعدة عوامل شرعت في تقديم خدمات لفائدة الطبقات الفقيرة والمحرومة، وهو دور أصبحت تؤديه من خلال الهيئات، والمؤسسات، والأجهزة المبتكرة في الوزارات والمصالح المرتبطة بها، أو عبر الكيانات التنظيمية في الأقاليم والولايات والبلديات (مديريات، مكاتب...).

واتسعت ميادين رعاية الفقراء وخدماتها باعتبارها حق من حقوقهم لتشمل الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للناس(الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية، النفسية، التعليمية، الصحية، الروحية والترويحية)، وتجلى ذلك خاصة مع تعاظم دور الدول في المجتمعات الحديثة، حيث أصبحت هي القوة المهيمنة والمسيطرة على أوجه النشاط فيها، والمنسقة والموجهة لكافة ضروب الأنشطة المنظمة للحياة. وبعد أن أثبتت عديد الدراسات والأبحاث أن الفقر لا يرتبط في أغلب الحالات بشخص أو ذات الفقير بقدر ارتباطها بعوامل هيكلية مرتبطة بالبناء الاجتماعي، وما يتخلله من استغلال، وإقصاء، وتهميش، واستبعاد للفقراء، وغياب

المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتكافؤ الفرص في إدارة الشأن العام...الخ. وعلى هذا الأساس أصبحت الدول والحكومات تضمن سياساتها التنموية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ لارتباطهما الوثيق وتلازمهما، فالاستقرار والتطور الاقتصاديين لا يتحققان إلا بالاستقرار الاجتماعي الذي ينبذ السلبية الاجتماعية، وإغفال احتياجات المواطنين ومصالحهم وحقوقهم...، والتنمية الشاملة لا معنى لها إذا كانت تصب في مجتمع يسوده الاستغلال والظلم الاجتماعيين، وأن استثمار الثروة البشرية ليست عملية اختيارية أو ثانوية، أو عملا عشوائيا؛ بل هي عملا مؤسسيا يستلزم سياسات رعائية، تتضمن برامج وخطط لتزويد المجتمع بالخدمات الاجتماعية المؤدية على إطلاق طاقات أفراده؛ بتوفير فرص التعليم والصحة والثقافة والمسكن، والمساعدة عند الحاجة...الخ، وهي الخدمات الهادفة لاستثمار الخامة الإنسانية لكي تتحول إلى طاقة أكثر نفعا للمجتمع، لذلك أخذت الرعاية الاجتماعية مكانتها اللائقة في الكثير من المجتمعات خاصة المتقدمة منها، وأصبحت التنمية فيها تستند إلى إستراتيجية واضحة المعالم، تستند إلى أهداف قصيرة ومتوسطة المدى، تتمثل في مضاعفة الدخل القومي، ورفع معدلات الدخول الفردية، وعلى أهداف بعيدة تتمثل في الارتقاء بمستوى معيشة الناس، والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية لهم، وتحقيق أقصى قدر من الوئام الاجتماعي، وذلك عن طريق رسم سياسات الإنماء الاجتماعي، التي تقوم على أساس من الاستخدام المثمر والمفيد للناس، والعمل الاجتماعي المبني على التخطيط والتنفيذ، بما يحقق للناس احتياجاتهم ويحل مشكلاتهم.

إن مبادئ تحقيق الرعاية والمساواة بين أعضاء المجتمع؛ واحد من بين أهم المبادئ التي تتبناها الكثير من السياسات الوطنية ..، وأن الفقر ظاهرة معقدة وترتبط بجوانب نفسية واجتماعية ومعرفية .. وأن السياسات تسعى إلى تحقيق مستوى معيشة لائق للجميع، للتقليل من الفوارق بين الجماعات المختلفة .(التير 2013: 9-11).

ومن هذا المنطلق لم تعد الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء عموما حبيسة التصورات الخاطئة، والأطروحات الساذجة عن الإنسان، وما يقابلها من رعاية تقليدية وخدمات ظرفية (البر والإحسان)؛ وإنما أصبحت عملا منظما، وهندسة اجتماعية، ترتكز على توفير الإمكانيات والوسائل، التي تكفل انطلاق الطاقات إلى أقصى قدر ممكن.

وفي ظل هذه الرؤية ما علينا إلا تسليط الضوء على هذا المجال النوعي من مجالات الرعاية الاجتماعية، الذي يهتم بشريحة عريضة وواسعة من شرائح المجتمع؛ ألا وهي شريحة الفقراء، التي لا تضم فقط المرضى مرضا مزمنا، أو المعاقين أو المسنين؛ بل تمتد لتشمل كل الأفراد والجماعات التي حالت ظروفهم ومواردهم عن تلبية احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، والحيلولة دون مساهمتهم إيجابيا في تنمية مجتمعهم.

ثانياً: في ماهية الرعاية الاجتماعية.

يعتبر مفهوم الرعاية الاجتماعية من المفاهيم النظرية والإجرائية المركزية في الفكر الاجتماعي الحديث، باعتبارها نظاما اجتماعيا، أو تنظيما هادفا لعديد الجهود والأنشطة الاجتماعية التي يقوم المجتمع بتوفيرها، لمقابلة احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم؛

وتجنيبهم المخاطر التي قد تعترض حياتهم، وتهيئتهم لأداء أدوارهم الاجتماعية بنجاح؛ عن طريق برامج وخدمات مصممة بدقة، لهذا تعددت مدلولات المفهوم باختلاف ثقافات المجتمعات، وما يرتبط بها من سياسات وما يطبق فيها من نظم، ناهيك عن الارتباط الوثيق للمفهوم ببعض المفاهيم لدرجة الترادف؛ حيث أن هناك اتجاه يقول أصحابه بأنه مرادف لاصطلاح التنمية، أي الجهود المنظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية؛ وآخر يقول أصحابه بأنه مرادف لمصطلح السياسة الاجتماعية، لوصف ما يعتبر في بعض المجتمعات مسؤولية الدولة الأساسية، مثل: توفير مستوى اجتماعي واقتصادي، ملائم لرفاهية المجتمع.

وثمة مصطلح آخر، يرتبط بالرعاية الاجتماعية، انتشر في الربع الثاني من القرن الماضي، ولو أنه أقل استعمالا وهو مصطلح الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى مصطلح الخدمة باعتبارها وسيلة الرعاية الاجتماعية في إيصال خدماتها لمحتاجيها.

فالرعاية الاجتماعية كما جاءت في –القاموس المحيط– جاءت من كلمة رعاية ، من رعى مثل: رعى الإبل. وراعية: الإحسان. فإذا جئنا إلى الرعاية وقد وصفت بأنها اجتماعية، رأينا أنها أخذت شكل العناية الموجهة من المجتمع أو من أشخاص متخصصين، يمثلون المجتمع إلى فرد ما أو اكثر من ذلك(كريز 48:1980) وهي ترجمة للمصطلح الانجليزي (Social Welfare) حيث أن (Welfare)اسم ثنائي مقطعه الأول هو(Wel) بمعنى الحسن أو الجيد. أماfar فتعني العمل والنشاط. وقد ترجم المصطلح إلى العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحت مسمى (الرعاية

الاجتماعية) اعتماداً على مصداقية المعنى المراد بها في المعاجم الاجنبية، دون التقليد بالترجمة الحرفية؛ حيث أنها تعني بصفة أساسية الأفعال الخيرة (Philanthropic)، والإحسان (Charity)، التي يقدمها المجتمع لكل من ألمت به المحن والنكبات من القاصرين والعجزة والمسنين وغيرهم، أما في اللغة الفرنسية، فليس هناك ما يرادف مصطلح الرعاية، واستخدمت بشأنها عدة مفاهيم مثل: الحماية (Protection)، أو المساعدة (Assistance)...الخ؛ والتي جاءت متوافقة مع المصطلح المعتمد أوروبيا. كما صيغ من قبل المنظمات الدولية سنة 1946م، واتخذ بذلك عدة مسميات، منها خاصة مصطلحي: الانعاش الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية.

أما عن تفضيل استخدام المصطلح عربيا، فيعود إلى شيوع استخدامه، وكونه ينطلق من الحديث النبوي الشريف المشهور: "كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته"، ومفهوم الرعاية في الوطن العربي قد يستخدم للدلالة على الأب أو الأم؛ اللذان يرعيان أسرتهما وأبنائهما، والراعي الذي يرعى ماشيته وهكذا، والتي تعني في الانجليزية مسميات أخرى غير الرعاية مثل: Nurtures Spenser...الخ(عفيفي 8:2000).

لقد تعددت الاتجاهات المفسرة لماهية ومضامين الرعاية الاجتماعية، بتعدد القيم الثقافية للمجتمعات، التي تتصل بالمسؤوليات الاجتماعية وما يطبق فيها من أنظمة سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

لقد كانت الأفكار القديمة الخاصة بالفردانية، والملكية الخاصة، والسوق الحر، وتقييد تدخل الدولة إلى أقل حد ممكن؛ تحدد الرعاية في وضوح كامل، باعتبارها (الإحسان للبؤساء).

أما القيم الحديثة للديمقراطية الاجتماعية، أي الأمن والمساواة الإنسانية، فتستبعد فكرة الطبقات المحرومة، فكل الأفراد بدون استثناء لهم حاجات تعتبر مطالب مشروعة على المجتمع الإيفاء بها، لهذا تسود اليوم كل من الأفكار القديمة، والحديثة، وتخلق الكثير من الإبهام والغموض، مما ينعكس صداه في التعاريف القاصرة للرعاية الاجتماعية (حسن : 12)، ومنعا للبس والغموض في هذا المجال، يمكن إدراج التعاريف التالية:

1 ـ عرفها (شارلز ولنسكي) بأنها كل التنظيمات والأجهزة والبرامج ذات التنظيم الرسمي، التي تعمل من أجل الوصول إلى تحسين الظروف الاقتصادية والصحية، لكل أعضاء المجتمع وسكانه أو جزء منه (مرعي، خليفة1983:11).

2 ـ تمثل الرعاية لدى (ماكس سيبورين) نظاما مركبا من النظم الاجتماعية، يتضمن إطارا واسعا من المهن والأعمال، التي تهتم بمساعدة الناس، ومختلف الخدمات الموجهة لمقابلة الحاجات التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الناس وتأمينها، وإلى تحسين الأداء الاجتماعي، من أجل تحقيق الاستقرار، وتقوية وتدعيم الضبط الاجتماعي، وإحداث التغير المنشود (فهيمي 2006: 11).

3 ـ عرفتها دائرة المعارف البريطانية، ومجموعة من خبراء الأمم المتحدة بأنها: "العمل المنظم؛ الذي يهدف إلى التكيف المتبادل بين الأفراد وبيئتهم الاجتماعية. وتشمل محاولات الحكومات والمنظمات لمساعدة العائلات والأفراد، والمحافظة على الدخول عند مستوى اجتماعي مقبول، وإيجاد وسائل الترقية المناسبة، كما يشمل التشريع والتسهيلات التي تخص من هم عرضة للاستغلال (عبدالمحيد 1975: 95).

4 ـ تعرفها إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بأنها :"حالة من الرعاية الجسمية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد التخلص من شرور اجتماعية معينة...،وهي عبارة عن وظيفة للتنظيم الاجتماعي، والاقتصادي، للمجتمع والأمة (محمد 1995 :83).

5 ـ يعطي كل من (طلعت مصطفى، وعماد حمدي) تعريفا شاملا، ويعتبرانها شبكة من البرامج والخدمات والتشريعات، وتنقسم على أساس وظيفي إلى:

ا ـ الإمدادات الاجتماعية: وتهدف إلى تحقيق الأمن والعدالة الاجتماعيين في المجتمع. ومن ثم فهي ليست موجهة بالضرورة نحو تغيير الناس، أو تهذيب طبائعهم، أو نمو المواطنة الصالحة بصفة عامة، وإن ساهمت في ذلك بشكل غير مباشر، إنها تضمن للأفراد كحق مقرر لهم من قبل الدولة كل ماهو ضروري للوصول الى مستوى معيشي معين، وتمثل هذه البرامج الوظيفة الاقتصادية للرعاية الاجتماعية، ومن أمثلتها: المساعدات العامة، التأمينات الاجتماعية، الإسكان والعلاج الطبي..الخ.

ب ـ الخدمات الاجتماعية: وهي الخدمات المهنية التي تكمل أو تسند أو تحل محل الأنظمة المعنية بالتنشئة والضبط الاجتماعيين، ومن ثم فهي خدمات تقام في مؤسسات، وتعنى بتغيير الناس عن طريق تزويد الأفراد والجماعات بالموارد والإمكانيات اللازمة للأداء الاجتماعي والمشاركة الفعالة، وضبط سلوك الفئات التي يعتبر سلوكها تهديدا للمجتمع، وإذا كان المفهوم المؤقت يعني بجانب الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد، فإن المفهوم الإنمائي يؤكد على توفير الموارد الاجتماعية، وتجارب الحياة اللازمة لتنمية وتحسين الآداء الاجتماعي.

ج ـ العمل الاجتماعي: وهو المجال الذي يهدف إلى تغيير النظم والمؤسسات داخل المجتمع، أو تغيير المجتمع ذاته (يونس 1975: 17-19).

4 ـ يرى كل من (ولنسكي ولينو)، أن هناك مفهومان يسودان الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وهما:

ا ـ المفهوم العلاجي: الذي يرى أن خدمات الرعاية الاجتماعية تقدم فقط في حالة تعرض البناء الاجتماعي للمجتمع للأزمات والضعف.

ب ـ المفهوم المؤسسي: الذي يرى أن تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية شيء طبيعي وعادي في المجتمع، وهو الرأي الذي يؤكده الكثير من المتخصصين وعلى رأسهم (رونالدو فريديريكو)، حيث يعرفها: "بأنها وسيلة لتحسين الوظيفة الاجتماعية، أو للتخفيف من المعاناة من خلال نسق من الخدمات الاجتماعية"، وهذا النسق قد يكون منظما لخدمة هؤلاء الذين يجدون صعوبة في إشباع احتياجاتهم، أو حل مشكلاتهم (نظام الرعاية

العلاجي)، أو توفير الخدمات لكل الأفراد (نظام الرعاية المؤسسي) (فهيمي 2005: 24).

5 ـ أشارت الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين في تعريفها للرعاية الاجتماعية إلى الأنشطة المنظمة للمؤسسات، سواء كانت أهلية، أو حكومية، والتي تسعى إلى منع الحاجة، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية، وتحسين الأحوال الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات، وهذه الأنشطة تتضمن جهود مختلف المهنيين (أخصائيين اجتماعيين، نفسانيين، أطباء وممرضين، معلمين...)"(قهيمي 1998: 27).

وتأسيساً على ما سبق يمكن تعريف الرعاية الاجتماعية باعتبارها نسقا من الانشطة والخدمات المنظمة التي تقدمها المؤسسات، والهيئات الرسمية وغير الرسمية، (جمعيات المجتمع المدني مثلا)، الوطنية والدولية (الصليب الأحمر مثلا) كحق للأفراد والجماعات لإزالة العقبات والمشكلات التي تعترض حسن تكيفهم مع بيئتهم الاجتماعية، وتهيئتهم لأداء أدوارهم الاجتماعية بفعالية؛ يقوم عليها متخصصون وخبراء في الميدان الاجتماعي، يتوفرون على المهارة والتأهيل المناسبين .

ثالثاً: في ماهية الفقر.

هناك شبه إجماع لدى الدارسين والمهتمين على صعوبة إيجاد وصياغة تعريف للفقر لا لبس فيه ولا إبهام، وحتى التي تزخر بها المؤلفات الكثيرة عجزت عن إيجاد معيار موضوعي بسيط ودقيق ومقبول؛ لأنه من المفاهيم النسبية المجردة التي تعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك، وتختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، والفترات التاريخية، وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والاخلاقية (الفارس 2002: 19).

وهو ما ذهب إليه أحد تقارير الأمم المتحدة عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في الدول النامية، حيث يؤكد على عدم وجود تعريف محدد وثابت للفقر؛ لكن له مضمونا لا يمكن الإفلات منه، وهو العوز المادي الذي يحول دون تحقيق الاحتياجات الأساسية، وهو ما ذهب إليه البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لسنة 1990م[1]، ذلك أن الفقر لا يقتصر على عجز القدرات الخاصة للأفراد والجماعات، بل يتعداه إلى البنية الاجتماعية، وما يتخللها من إقصاء وتهميش واستبعاد اجتماعي، يحول دون المساهمة الإيجابية للفقراء في أنشطة المجتمع، والاستفادة من مخرجاتها. بالإضافة إلى تباين الموقف من الفقر ذاته، حيث أن هناك من يعتبره قضاء وابتلاء، يخص به الله من يحبهم من عباده، يقتضي الصبر كما هو الحال في بعض الأديان (القرضاوي 1985: 7-9). وهناك من يعتبره فضيلة في بعض الفلسفات القديمة، وآخر يراه شرا ومصدرا محتملا لكل الرذائل والمفاسد، ويجب استئصال من يوصمون به، كما هو الحال لدى أفلاطون وارسطو (ماري مبوندا 2004: 137).

وتراوحت التعاريف بين المحددات المادية والكيفية، حيث تنظر المجموعة الأولى إلى الفقر في ضوء عيش الكفاف، كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي في بعض المواد الضرورية للعيش، مثل: الغذاء، وظروف المعيشة، وأسباب الراحة المتعارف عليها ...الخ، أما المجموعة الثانية فتؤكد على أن الفقر ليس حالة مادية وحسب ، بل هي مركب من المواقف المجسدة للتبعية ونقص الاعتماد على الذات (اسماعيل 2003: 20-21) وهو ماذهب إليه خبراء الأمم المتحدة، حيث يكتسي المفهوم

لديهم أبعادا أخرى (السياسي، والثقافي، ...)، متجاوزين بذلك المعطى المادي الصرف (فطيمة 2014 : 6-7) لهذا يميل علماء الاجتماع والباحثون إلى انتهاج واحدة من مقاربتين لمفهوم الفقر، وذلك عن طريق تطبيق مفهومي(الفقر المطلق)، و(الفقر النسبي).

فالفقر النسبي يرتبط أساسا بفكرة العيش الكفاف، أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليظل المرء على قيد الحياة، وفي وضع صحي مقبول، وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوى والكساء، فإذا توافرت لوحدها يوصف المرء بأنه يعيش في حالة فقر، وينظر لمفهوم الفقر المطلق عادة باعتباره مفهوما إنسانيا شاملا لجميع البشر في كل زمان ومكان، وأن مقاييس العيش الكفاف واحتياجاته، متماثلة لكل البشر، من ذوي الفئة العمرية، والحالة الجسمانية المتشابهة.

وتختلف الآراء حول اعتبار هذه الشروط مقياسا شاملا لجميع البشر، ويعتقد عديد الباحثين أنه من الأنسب تطبيق مفهوم الفقر النسبي الذي يشير إلى معدل مستوى المعيشة في مجتمع ما، ويرى هؤلاء أن الفقر هو ما يجري تعريفه ثقافيا، وفي سياقات اجتماعية محددة، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقا لمعايير نموذجية شاملة للحرمان، ومن الخطأ الافتراض أن الحاجات البشرية متطابقة في كل مكان؛ لأنها في واقع الأمر تتباين في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة؛ وأن الأمور التي تعتبر جوهرية وأساسية في مجتمع ما، قد ينظر إليها باعتبارها من الكماليات في مجتمع آخر...(غدنز.2001: 373).

لذلك تلجأ الدراسات المقارنة الحديثة إلى اعتماد مؤشرات أخرى، لا تقل أهمية عن سابقتها، مثل: مؤشر فجوة الفقر(Poverty Gap)، الذي يقيس حجم الفجوة الاجمالية

المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر: حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد أو العائلة من حالة الفقر إلى عدم الفقر، ومؤشر شدة الفقر(Poverty Severity Index)، الذي لا يقل أهمية عن سابقه، حيث يوفر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم (غدنز 2001: 378). وفي مايلي عرض لبعض التعريفات التي جاءت في هذا السياق:

1 ـ إن مختلف التعريفات اللغوية الواردة في لسان العرب، تبين أن مفهوم الفقر ككل مفهوم يستند إلى رؤية، وينطق عن فلسفة في الحياة، حيث يحدد ابن منظور الفقر بأنه ضد الغنى ، ويذكر ذلك بما روي عن الإمام الشافعي الذي قال: "الفقراء الضعفاء الذين لا حرفة لهم، وأهل الحرفة الضعيفة التي لا تقع موقعا، ولا تعينه وعياله. فالفقر بهذا المفهوم يرجع إلى انعدام الحرفة التي توفر لصاحبها كسب ما، يضمن له مؤونة أهله وتقيه وإياهم عذاب السؤال.

وأما الإمام ابن عرفة فيرى أن الفقر عند العرب، هو الاحتياج، ويضيف: "أما المسكين فالذي أذله الفقر"، أي أن الفقير يحتاج إلى ما يقيه مذلة المسغبة، وينجيه من المسكنة، التي هي درجة من الفقر (الحمزاوي 1992: 39).

2 ـ يعرفه(محمد حسين باقر) باعتباره: "حالة من الحرمان المادي، تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، الحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، كالمرض، والإعاقة، والبطالة، والكوارث، والأزمات..(امقران 2019).

3 ـ الفقر آفة اجتماعية يفرزها النقص في الموارد، جراء سوء توزيع الثروة وعدم فعالية أنظمة التكافل الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى نقص في إشباع الحاجات الأساسية التي تتطلبها مقومات الاستمرار في الحياة...،وهو حالة مرضية، أو عرضية، تصيب الفرد بصورة شخصية، أو باعتبارها مشكلة هيكلية أفرزتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(سراز 2011: 21).

4 ـ يرى (ايريك جنسن) أن الفقر يعبر عن ظروف مزمنة تصيب الفرد بالعجز، وتؤثر على سلامته البدنية والعقلية والروحية...، ويميز بين عديد الأنواع من الفقر (الموقفي، المتوارث، النسبي، المدني، الريفي) (جنسن 2015: 16-17).

5ـ هناك من يضيف إلى فقر الدخل، فقر القدرات، ويعتمد في قياس ذلك على ثلاث مؤشرات أساسية وهي:

أ ـ المؤشر الغذائي الصحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة.

ب ـ المؤشر التعليمي المعرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث.

ج ـ المؤشر الصحي الإنجابي: ويقاس بنسب حالات الولادة دون إشراف صحي (صالح 2014: 4).

6ـ يميز كل من(للوشي محمد، وبوخاري سبرينة) بين خمس أنواع من الفقر وهي: الفقر المطلق، الفقر النسبي، الفقر المدقع، الفقر المؤقت، الفقر الدائم، ويأخذان بمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، على أساس أن الفقر لا يعكس فقط النقص في الموارد والمداخيل، بل يرتبط أيضا بعديد المعوقات السوسيو اقتصادية وثقافية (محمد، واخرون 2014: 165-

166)، وهو الاتجاه الذي أخذ به البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في صياغته لدليل الفقر الذي أطلقه سنة1997؛ حيث أعتمد في ذلك على ثلاثة أبعاد وعشر مؤشرات وهي:

ا- بعد التعليم: ويعتمد عدة مؤشرات منها خاصة، وجود أحد أفراد الأسرة لم ينهي خمس سنوات من الدراسة، ووجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة حتى الصف الثامن، ولم يلتحق بالمدرسة.

ب ـ بعد الصحة: ويتكون من المؤشرات التالية: وجود فرد يعاني من سوء التغذية، ووفاة ولد أو أكثر من الأسرة.

ج ـ بعد مستوى المعيشة: ويتبنى المؤشرات التالية: عدم الحصول على الكهرباء، الافتقار الى المياه النظيفة، غياب مرافق الصرف الصحي، استخدام الوقود (الفحم، الحطب...)، السكن في مسكن أرضيته من تراب، عدم امتلاك سيارة أو آلية مشابهة، بالإضافة الى الثلاجة، والمذياع المرئي ، والراديو، والهاتف...الخ.

7 ـ يتخذ الفقر عند كل من (بوكساني رشيد، وعلام عثمان) ثلاث منطلقات أساسية وهي:

ا ـ المنطلق الذاتي: الذي يعني شعور الفرد بعدم قدرته على الحصول على احتياجاته الأساسية.

ب ـ المنطلق الموضوعي: الذي يعني عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

ج ـ المنطلق الاجتماعي: الذي يخص من يحصلون على المعونة الاجتماعية (رشيد،عثمان 131:2014).

وعليه وبغض النظر عن المعطيات الكمية والكيفية للفقر، وأبعاده، ومنطلقاته الفكرية، ومؤشراته، ومحدداته، التي تزخر بها التعاريف؛ فإن الفقر في منظور هذه الدراسة هو: حالة يتعرض لها الأفراد والجماعات نتيجة لعوامل ذاتية أو هيكلية، تحول تمنعهم من تحقيق احتياجاتهم ومطالبهم الحياتية المختلفة، والتي تتطلب تدخلا اجتماعيا عن طريق برامج وخدمات رعائية تحول دون انحرافهم ، وتسمح بحسن اندماجهم اجتماعيا، وأداء أدوارهم بكفاءة وفعالية.

رابعاً: أهمية وفعالية برامج الرعابة الاجتماعية في مواجهة الفقر

يجمع أغلب الدارسين والمهتمين في مجال الانتشال الاجتماعي للفقراء على أهمية ودور خدمات الرعاية الاجتماعية في التقليل أو الحد من تأثيرات الفقر على الأفراد والجماعات والمجتمعات ؛ وذلك لما تتميز به في أداء أدوارها المختلفة (الوقائية والعلاجية والإنمائية)؛ وفي مايلي تفصيل لأهم هذه المميزات:

1 ـ إن أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية الحديثة، لم تعد تقتصر في أنشطتها على تلك المعونات، أو الصدقات البسيطة المؤقتة أو الظرفية، التي يمن بها على الفقراء بدافع حب الخير، أو استجابة لتعاليم دينية؛ بل أصبحت نسقا اجتماعيا يتساند وظيفيا مع بقية الأنساق الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية...) في البناء الاجتماعي للمجتمعات، يقوم على تلبية الحاجيات المختلفة للفقراء(مادية، نفسية، صحية، تعليمية، ترويحية...)، وبالتالي أصبحت الرعاية الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة للمجتمع.

2 ـ إن الرعاية الاجتماعية الحديثة لم تعد تهدف في تقديم خدماتها وأنشطتها على تلبية الاحتياجات الأولية أو الأساسية، بل أصبحت تهدف إلى توفير الخدمات، وحل

المشكلات المختلفة (مادية، نفسية، صحية، تعليمية، ترويحية...)، التي تتحقق بمقتضاها الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات، وذلك كحق لهم تكفله الأديان المختلفة، والقوانين والمواثيق والتشريعات الوطنية، والاقليمية والدولية. بالإضافة إلى أنها لم تعد تقتصر في تقديم خدماتها على الجوانب العلاجية بل أصبحت تأخذ في الاعتبار الجوانب الوقائية والإنشائية.

3 ـ إن برامج الرعاية الاجتماعية، وما يرتبط بها من خدمات، تتعامل مع الأفراد والجماعات في مختلف الفضاءات والمجالات النوعية الأخرى، فهي تتعامل مع الأسر الفقيرة التي لا عائل لها، أو التي تعجز مواردها الضئيلة عن الإيفاء باحتياجاتها ومطالب أفرادها، أو تلك التي لا تحسن تصريف شؤونها؛ نتيجة لكثرة ديونها، وعدم تقدير الزوجين لمسؤوليتها العائلية، والانغماس في الكماليات على حساب الأساسيات...الخ ؛ وذلك عن طريق توجيهها وإرشادها إلى السبل الكفيلة بتنظيم ميزانيتها، وتدبير شؤونها، بالإضافة إلى برامج المساعدة المادية المباشرة التي تؤمن لها دخلا منتظما، أو بتمكين النساء الماكثات بالبيت من تعلم حِرَف، وتزويدهم بالموارد التي تمكنهم من ممارسة حرف مدرة، تزيد من مداخيل العائلة. بالإضافة إلى التدخل، أو التوسط لها لدى المؤسسات المختلفة،(العيادات والمستشفيات، المدارس، التعاضديات الاستهلاكية...)، لتسهيل استفادتها من خدماتها مجانا، أو [أسعار رمزية، كما تتعامل مع العامل في عمله، حيث أصبحت المؤسسات الحديثة تؤمن لعمالها – بالاضافة إلى الأجر – الخدمات المختلفة له ولأسرته، وكذلك الحال بالنسبة للأطفال، والتلاميذ، والطلاب، والمسنين، المعوزين في المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية.

4 ـ تتسم جهودها بالتخطيط والتنظيم والشمول؛ بمعنى أنها تؤدى وفق السياسة العامة للمجتمع، وفلسفته الخاصة، وإمكانياته، وموارده، ونظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية...، ومن ثم فهي تعبير عما وصل إليه المجتمع من حضارة وتقدم، كما تسير وفق خطط مرسومة، تقام في مؤسسات، وهيئات متخصصة في العمل الاجتماعي، لها أهدافها، ولوائحها، وبرامجها، وتمول من موارد المجتمع ذاته، أو عن طريق الضرائب؛ التي تجبى، أو الهبات، والتبرعات...

ويؤدي أنشطتها متخصصون في شتى المجالات، الاجتماعية(أطباء، أخصائيون نفسانيون، أخصائيون اجتماعيون...) يقومون على حسن آدائها.

5 ـ إن الرعاية الاجتماعية لم تعد تقتصر في تقديم خدماتها على انتشال الفقراء من فقرهم وحسب، بل تتجاوز ذلك إلى معالجة الآثار، والأضرار، والأمراض الناجمة عن مشكلة الفقر(أمراض، تسول، دعارة، جنوح الأطفال، الإدمان والمتاجرة بالمخدرات، السرقة...) وذلك برعاية ضحايا هذه الآفات سواء عن طريق إيداعهم المراكز المتخصة، أو إرشادهم وتوجيههم ببرامج تربوية ونفسية. وبالتالي إزالة العقبات التي تعترض نموهم وتكيفهم مع بيئتهم الاجتماعية الطبيعية.

6 ـ إن الرعاية الاجتماعية تتبنى الأسلوب العلمي في تعاطيها مع مشكلات الأفراد، فهي تتعامل مع الأفراد في جميع المستويات، و توجههم وترشدهم على هذا الأساس...، فهي تتعامل مع الأفراد كأشخاص متميزين، بدنيا ونفسيا واجتماعيا(الفروقات الفردية)، باعتماد طريقة خدمة الفرد، كما تستخدم طريق خدمة الجماعة في تعاملها معهم، كأعضاء في جماعات، يرتبطون فيها بعلاقات اجتماعية(أسرة، مدرسة، جامعة، معمل، جمعية...)،

ويتفاعلون معها إيجابيا أو سلبيا، كما توظف طريقة خدمة المجتمع في تعاملها مع الأفراد باعتبارهم أعضاء في مجتمع له مؤسساته ونظمه وقوانينه، كما تعتمد في أدائها لخدماتها على خطوات علمية (الدراسة، التشخيص، العلاج، المتابعة والتقويم) (فهمي 2002: 79-81) .

6 ـ تحول منظومة الرعاية الاجتماعية الحديثة في تقديمها للمساعدات من التركيز على إصلاح الفرد إلى الاصلاح الاجتماعي الشامل.

لقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن السبب فيما يتعرض له الأفراد من مشاكل، يرجع إلى قصور إمكانياتهم وسوء تصرفهم؛ لكن هذا الاتجاه تراجع نسبيا لصالح الفكرة القائلة بالخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي الكلي بأبعاده المختلفة، ومن ثم أصبحت خدماتها تتجه إلى المجتمع أكثر من اتجاهها للأفراد(خاطر 1998: 16).

7 ـ إن احتياجات الإنسان تتميز بالتنوع والنسبية والتجدد، والرعاية الاجتماعية خلقت لكي تساير التغيير في ذلك، دون الخضوع لمجراه؛ فهي تراعي التحول الاجتماعي وما يفرزه من مطالب، لكن تسعى لتوجيهه الوجهة الموضوعية المقبولة، التي يراعى فيها مصالح الأفراد ومصالح المجتمع وإمكانياته على حد سواء.

8 ـ أصبحت تعتمد في تقديم خدماتها على الخبرات والتجارب العملية الناجحة من مختلف أنحاء العالم؛ كما تستفيد من نتائج الدراسات والبحوث التي تجرى في هذا الحقل المعرفي.

9 ـ تتبنى الرعاية الاجتماعية في إسداء خدماتها لمستحقيها على مجموعة من المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية؛ منها خاصة:

ا ـ مبدأ العلاقة المهنية (التقبل):

وهو إحدى المباديء التي تقوم عليها خدمات الرعاية الاجتماعية الحديثة، ويعبر عن موقف وجداني يقفه الممارس المهني من عملائه من طالبي المساعدة مهما، وتأتي أهمية هذا المبدأ من القيم الكامنة فيه من احترام كرامة العميل وتقبله كما هو لا كما يرغب أن يكون، وبالتالي يجب أن يتعامل معه بصرف النظر عن ظروفه ومشكلاته، وإمكانياته وانتماءاته المختلفة، وإظهار الاحترام له، ورغبته في مساعدته، وتفادي إبداء مشاعر السخط وعدم الرضى اتجاهه؛ لأن الفقير الذي يبالغ في نقده، والتحامل عليه، قد يؤدي به إلى رفض المساعدة، مهما كانت طبيعتها(صالح 2002:39) (فهيمي 1997: 43).[1]

ب ـ مبدأ المشاركة وحق تقرير المصير:

وينطلق هذا المبدأ من الثقة في إمكانيات الفرد، والإيمان بقدرته في تقدير ظروفه واحتياجاته ومشكلاته، والسبل الكفيلة بإيجاد حلول لها، ومن ثم يجب على الأخصائيين الاجتماعيين من مقدمي الخدمة ألاَّ يفرضوا على العميل حلا معينا لمشكلته، دون استشارته مادام قادرا على الاسهام في ذلك دون إكراه، إن هذا المبدأ يتنافى تماما والممارسات السائدة في بلادنا، حيث تقدم بعض المساعدات الهزيلة للفقراء في بعض المناسبات دون استشارة المنتفعين بها سواء في كميتها أو نوعيتها أو طريقة تقديمها، ومثال ذلك قفة رمضان، إذ وبدلا من تقديمها نقدا للفقراء، تقدم في شكل سلع أغلبها ذات

نوعية رديئة ومنتهية الصلاحية (عثمان واخرون2008: 208- 209) (خاطر 2001:208- 209).

ج ـ السرية في التعاطي مع طالبي الخدمة:

يعتبر هذا المبدأ من المباديء السامية التي تعتمدها منظومة الرعاية الاجتماعية الحديثة في تقديم خدماتها لعملائها، ويقوم هذا المبدأ على حق العميل في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية الخاصة بحياته، وظروفه وظروف أسرته؛ كما أن احترام كرامته وعدم المساس بكبريائه تقضي بأن تقدم له الخدمات في سرية كاملة، إن الممارسات والطرق البدائية التي تقدم بها المساعدات في بلادنا لا تعير أي اهتمام لهذا المبدأ، حيث تقدم بعض المعونات للأفراد بعد إعلانها، سواء في البلديات أوالمؤسسات الخدماتية الأخرى، كما تقدم أحيانا في حضور المسؤولين ووسائل الإعلام، وفي أجواء احتفالية مقززة، وفي أحيان أخرى يقوم عليها عمال البلديات في وضح النهار، وبطرق بهلوانية واستفزازية، لدرجة أن الكثير من محتاجي هذه المساعدات يمتنعون عن الأستفادة منها...، روى لي أحد الزملاء حضر مراسيم توزيع الألبسة والأدوات المدرسية على التلاميذ الفقراء، أن أحدهم انفجر باكيا عندما نودي عليه لتسلمها، ولما سئل عن السبب ذكر أن زملائه أصبحوا يسخرون منه منذ تسلمه للأدوات في العام الماضي، ومنذ ذاك أصبحوا ينادونه بالهامل. (علي 1973:122) (البطريق ، ابوالفضل) ،

د ـ مبدأ المسؤولية الاجتماعية:

ينطلق هذا المبدأ من القاعدة التي تعتمدها الخدمة الاجتماعية الحديثة، والمتمثلة في ضرورة مساعدة الأفراد كي يساعدوا أنفسهم وغيرهم، ويقوم على ضرورة توفير الخدمات

الأساسية واللازمة للأفراد والجماعات، كحق لهم على مجتمعهم، أي توفير الحد الأدنى لمستوى معيشي يليق للأفراد كحق لهم، مقابل قيامهم بالالتزامات الواجبة عليهم كأعضاء في المجتمع (العمل، حسن تصريف المساعدات...).

هـ ـ مبدأ العدالة في التوزيع:

يعتبر هذا المبدأ التزاماً مهنياً وأخلاقياً ودينياً للرعاية الاجتماعية، ويقوم على قاعدة عدم استئثار أفراد أو جماعات بالخدمات والمساعدات على حساب فئات أخرى، وذلك لاعتبارات دينية أو سياسية أو اجتماعية، ففي بلادنا ونتيجة للفساد المستشري في مؤسسات الدولة، أصبح هذا القطاع الهش هو الآخر عرضة لكل الممارسات، حيث أصبحت المساعدات والمعونات تقدم لغير محتاجيها، للأعتبارت السالفة الذكر(عفيفي 2000: 65-66).

خاتمـــــــــــــــــــــــــة:

نخلص في هذا المجال إلى أن هناك شبه إجماع لدى المختصين والمهتمين في الحقل الاجتماعي على أن ظاهرة الفقر، وما يرتبط بها من قصور أو عجز، كلي أو جزئي في إشباع وتلبية احتياجات الإنسان المتنوعة والمتغيرة؛ هي ظاهرة اجتماعية عالمية بامتياز؛ إذ لا يخلو أي مجتمع منها، بصرف النظر عن شكلها، وحجمها، وما يترتب عليها من نتائج، كما أن سبل التصدي لها ومواجهتها، يختلف باختلاف المجتمعات، وما تتوفر عليه من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية، وفلسفتها في إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية.

والرعاية الاجتماعية في صورتها الحديثة أصبحت نسقا تنظيميا أساسيا للمجتمعات، يتساند وظيفيا مع بقية الأنساق الأخرى(الاقتصادية، والسياسية، والثقافية) ويدعمها في آداء أدوارها بكفاءة وفاعلية، وذلك بفعل الأدوار التي أصبحت تؤديها من خلال:

ا ـ تحول وظائفها من مجرد إسداء خدمات مؤقتة، محدودة الهدف، والغرض إلى هندسة اجتماعية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار الحاجات المتعددة والمتغيرة للإنسان.

ب ـ تحول أنشطتها من مجرد صدقات يمن بها على الفقراء بدافع البر والشفقة، إلى خدمات تقر بأحقيتها الأديان، والقوانين، والتشريعات الوطنية والاقليمية والدولية.

ج ـ تحول أنشطتها من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي، لتصبح وظيفة من الوظائف التي تمارس بالمؤسسات والأجهزة والهيئات الحكومية الرسمية؛ ترصد لها الإمكانيات المادية والبشرية المتخصصة.

د ـ من أجل مراعاة فلسفة دولة الرعاية، وما يرتبط بها من رفاهية، أصبحت خدمات الرعاية الاجتماعية في صورتها الحديثة، لا تتوقف على تأمين الخدمات الأولية؛ بل امتدت لتشمل كل الخدمات التي تقابل الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة للإنسان، كما لم تعد تعتمد في مواجهة ظاهرة الفقر على تأمين الخدمات العلاجية، بل امتدت برامجها لتشمل الخدمات الوقائية والإنمائية.

هـ ـ أصبحت الرعاية الاجتماعية تعتمد في إسداء خدماتها على مؤسسات وهيئات متخصصة في العمل الاجتماعي، يقوم عليها متخصصون في المجالات المختلفة، تتوفر فيهم الرغبة والتأهيل المناسبين والتدريب الكافي، كما تعتمد على المنهج العلمي في

التخطيط والتنفيذ، والاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث العلمية، والتجارب الناجحة في هذا المجال.

المراجع:

ماري مبوندا، أرنست، الفقر كانتهاك لحقوق الإنسان، نحو حق رفض الفقرٍ، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونيسكو، القاهرة،ع: 180، حزيران، 2004.

إسماعيل، قيرة وآخرون، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

آمقران، عبد الرزاق، الفقر المبرمج في المجتمع الجزائري – متاح على الرابط الالكتروني التالي:

http: Algerian Scientific Journal Platform.html Consulte ـ le 20/07 /2019

البطريق، محمد كامل، حسن طه أبو الفضل، مدخل الخدمة الاجتماعية، دراسة تحليلية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر.

التير، مصطفى عمر، الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي: دراسة أمبريقية ،دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والانتاج الفني ، الطبعة الأولى 2013.

جنسن، ايريك، الفقر والتعليم، ترجمة صفاء العسر، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015.

حسن، محمود، مقدمة الخدمة الاجتماعية، منشورات ذات السلاسل، ط2، الكويت.

الحمزاوي، حسناء، الفقر، تأثيره في الأطفال، معاش بعضهم له، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ع:109 ، 1992.

خاطر، أحمد مصطفى ، الخدمة الاجتماعية، نظرة تاريخية...،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

خاطر، أحمد مصطفى، الرعاية الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2001.

سراز ، محمد بن صالح، أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء، مجلة قسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مكة، مج:3 ، ع:1 يناير 2011.

الشاعر، جمال ، معالم البهجة في ثقافة الفقراء، مؤلف جماعي، مركز دراسات قناة النيل الثقافية (ثقافة الفقراء)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 2006 .

عبد المجيد، محمد فائق، الرعاية العمالية في المجتمع الاشتراكي، مطبعة الانجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1975.

عبد المحي، محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

عثمان ، عبد الفتاح وآخرون، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1985.

عفيفي، عبد الخالق محمد ، الرعاية الاجتماعية،المفاهيم والنشاة والمجالات، مكتبة عين شمسن ، القاهرة، 2000،

علي، صباح الدين ، الخدمة الاجتماعية،الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، القاهرة، ط3، 1973.

غدنز، انتوني، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2001.

الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،.2002.

فطيمة، حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة (2005 - 2014) ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

فهمي ، محمد سيد ، الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005.

فهمي ، محمد سيد ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

فهمي ، محمد سيد، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، .1998.

فهمي ، محمد سيد، الرعاية الاجتماعيةالاسلامية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2006.

فهمي ، محمد سيد، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002

فهمي، محمد سيد ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1997.

القرضاوي، يوسف ، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1985

كريز، أحمد ، الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين، مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، 1980.

محمد، محمد خيري ، عليك توطين الصناعة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، ص ـ الفاروق زكي يونس، الخدمات الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1975.

مرعي، ابراهيم بيومي، خليفة، محروس، اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها العلاجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،1983.

المراجع الاجنبية:

http://oxford.univ.pres/bank report/1990 consult.le17/08/2019

http://arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/operations/2010/...cons.le 17/8/2019

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.